ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اختلاف المسائل النحوية بين المبرّد (285هـ) وثعلب (291هـ)

م.م. حوراء فاضل جداح

جامعة واسط – كلية التربية للعلوم الإنسانية

Email:hawraa10@uowasit.edu.iq

Phone: +96478 16797343

The Grammatical Differences between al-Mubarrad (285 AH) and Thaʿlab (291 AH)

Asst. Lecturer Hawraa Fadil Jadah

Wasit University – College of Education for Human Sciences

Email:hawraa10@uowasit.edu.iq

Phone: +96478 16797343

تاريخ استلام البحث: 1 / 2 / 2026 تاريخ قبول البحث: 17 / 3 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

لا يخفى على أيّ لغويٍّ اطّلع على تراث النحاة البصريين والكوفيين، من خلال تتبّع مدوّناتهم، ما بينهم من اختلاف في المسائل النحوية، تبعًا لاختلاف شيوخهم ومدارسهم النحوية. ومن أبرز هذه المسائل: إعراب الأسماء الستة، والقول في كاف الخطاب، ومسألة «نِعم وبِئس» بين الفعلية والاسمية، وإعمال اسم الفاعل، وكسر همزة «إنّ» وفتحها، وحذف نون الوقاية وعلّته، و«ذو» بمعنى صاحب، واسم الإشارة « هل» بين التركيب وعدمه، ومسألة «رُبَّ» بين الفعلية والاسمية.

الكلمات المفتاحية: الاختلاف النحوي، منهج المبرّد وثعلب في بعض المسائل النحويَّة.

Abstract

It is well known to any linguist who has examined the legacy of the Basran and Kufan grammarians—through a careful survey of their grammatical works—that they differed in numerous grammatical issues. These differences stem primarily from the diversity of their teachers and grammatical schools. Among the most prominent of these issues are: the inflection of the six nouns, the grammatical interpretation of the pronominal suffix kāf al-khiṭāb, the classification of niʿma and biʾsa between verbal and nominal usage, the operation of the active participle, the breaking and opening of the hamza of inna, the omission of the protective nūn and its justification, the use of dhū in the sense of “possessor” the status of the demonstrative classification of rubba ،hal between compositional and non-compositional structures, and the between verbal and nominal categories.

approach to some ،**Keywords:** Grammatical difference, Al-Mubarrad and Tha'lab's grammatical issues

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المُقَدِمَة

تُعد آراء المبرّد وثعلب، ومسائلهما الخلافيّة ذات شأن بالغ، ومكانة ساحقة في تاريخ النّحو العربيّ؛ لأنّها منسوبة إلى عالميّن قديريّن، أحدهما المبرّد، الّذي يعتبر رأس المدرسة البصريّة في حقبته إذ تجيء أهميته في مسار المدرسة البصريّة بعد سيبويه مباشرة، ويعد كتابه (المقتضب) أحد أهم كتب النحو العربيّ بعد كتاب سيبويه، والآخر ثعلب على هامة المدرسة الكوفيّة في زمنه، ويجيء عقب، الكسائيّ والفرّاء في الأهميّة، وإلى جانب ذلك فهما يجيئآن في مرحلة هامّة من تاريخ النحو العربيّ في مرحلة نضجه واستقراره وغير ذلك فهما متعاصران وبينهما عدد من المناظرات والمدارسات، ترجع جذورها إلى اختلافهم في عوامل ومعمولات، وقسم آخر منها يرجع لحكم أو لعلة، "ولعلّ في كلّ ما قدمنا ما يوضح منزلة ثعلب في النحو الكوفيّ، فقد مضى يطبقه ويصدرعنه في كلّ ملاحظاته النّحوية إلا أشياء طفيفة أداه إليها اجتهاده، وكأنما كان يحمل راية هذا النحو في عصره، مستقصيا استقصاء دقيقاً لكل ما قاله إماماه: الكسائي والفراء وكل ما أنشداه من أشعار مع الدفاع الشديد عنهما أمام البصريين دفاعا أساسه الاحتكام إلى السماع والرواية والإحاطة بالشاذ والنادر من اللغة وتصاريفها على ألسنة العرب" (المدارس النحوية:237/1). ومن بين المسائل التي اختلف فيها المبرد وثعلب هي:

المسألة الأولى: إعراب الأسماء السَّتة

مِن المسائلِ الّتي وقعَ الخلافُ فيها مسألة إعراب الأسماء السَّتة، إذ تعدّدت وجهات النَّظر بين البصريينَ والكوفيينَ، إذ تبنّى البصريونَ القولَ بأنَّها معربةٌ بحركات مقدّرة، وإنَّ الواو والألف والياء هي حروفُ الإعراب، وليس الإعراب نفسه، ولم ينازعهم سيبويه في هذا الاتجاه (الكتاب:412/3-413)، وخالف قطرب (210هـ) رأي سيبويه بأن هذه الحروف (الواو والألف والياء) نفسها هي الإعراب (همع الهوامع: 125/1)، وأيّد ابن مالك ما تبناه قطرب بالقول: "إنّ هذا المذهب أسهل المذاهب لبعده عن التكلف" (شرح التسهيل: 46/1).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وأمّا الكوفيونَ فالرَّأي عندهم أنَّ هذه الأسماءَ السَّتةَ معربةٌ من مكانينِ (المقتضب: 155/2)، أي في حالة الرَّفع تعربُ بالضَّمة والواو، وفي حالة النَّصب تُعرب بالفتحة والألف، وفي حالة الجرّ تعرب بالكسرة والياء (الإنصاف في مسائل الخلاف: 17/1).

وحقّق المبرّد هذه المسألةَ بمزيدٍ من العنايةِ، وذكر رأي سيبويه والجرميّ اللذينِ يميلانِ إلى أنَّ الواوَ والألفَ والياءَ أحرفُ إعرابٍ (المقتضب: 231/4).

ولم يرتضِ المبرّد هذا التَّوجيه، واختار قول الأخفش (ت210هـ) بقوله: "الَّذي نختاره، ونزعمُ أنَّه لا يجوزُ غيره قول أبي الحسن الأخفش"(المقتضب: 154/2).

إذ فصّل القول بأنَّ الألف هو ليس بحرف إعراب، معللّا "أنَّ الألف إنْ كانت حرف إعراب فينبغي أنْ يكون فيها إعراب هو غيرها؛ كما كان في الدَّال من زيد، ونحوها، ولكنها دليلٌ على الإعراب؛ لأنَّه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف" (المقتضب: 154/2).

ويُفهم من رأي الأخفش أنَّ هذه الحروف دلائلُ إعراب (همع الهوامع: 128/1)، وهو وجهٌ سديدٌ ومتقبّلٌ، إذ قدّم حجةً مبنيةً على القياس المطرد.

أمّا ثعلبٌ فلم تنقلِ المصادر أنَّ له رأيًا واضحًا في هذه المسألةِ، فقد نقلَ أبو البركات الأنباريُّ (ت577هـ) أنَّ عامةَ الكوفيينَ يتبنّى القول بأنَّ الأسماءَ السَّتةَ معربةٌ من مكانينِ بالحركات والحروف معًا (الإنصاف في مسائل الخلاف: 17/1)، فيدخل ثعلبٌ في هذا العموم، ونسبَ أبو حيان الأندلسيُّ(ت745هـ) والجلال السَّيوطيّ(ت911هـ) هذا الرَّأي إلى الكسائيّ والفرَّاء (ارتشاف الضرب: 416/1)، وحجّةُ الكوفيين في إعراب الأسماء الستة من مكانين: " تكثيرًا لها وقلّة حروفها، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان، فوجب أنْ تكون معربة من مكانين" (الإنصاف في مسائل الخلاف:19/1)، وقد كشف أبو البقاء العكبريّ (ت616هـ) عوار الرَّأي الكوفيّ بالقول" وهذا فاسدٌ لثلاثةِ أوجهٍ: أحدُها: أنّ الإعرابَ حاصلٌ عن عاملٍ، والعاملُ الواحدُ لا يعملُ عملين في موضع واحدٍ. والثاني: أنَّ الإعرابَ يفرّق بينَ المعاني، والفَرق يحصل بعملٍ واحدٍ، فلا حاجةَ إلى آخر. والثالثُ: أنّه يُفضي إلى أنْ تكون الكلمةُ كلُّها علامات الإعرابِ وهو قولك: (فُوك) و(ذُو مالٍ) فإنَّ ضَمَّة الفاء والذَّال والواو بعدهما هو كلّ الكلمة، فإذا كان ذلك إعراباً فأين المعربُ؟ ولا يصحّ قياسه على قولهم هذا أمرؤٌ ورأيت امرأً ومررت بامريءٍ، فإنَّ الرّاء والهمزةَ تختلفُ حركتهما، لأنّا نقول حركة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الرَّاء تابعة لحركة الهمزة، وليست إعراباً، كما أنّ الحركةَ قبلَ حروفِ المدِّ تابعةُ لها وليست إعراباً" (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: 200)، وتابع ابنُ يعيش تضعيف العكبريّ لرأي الكوفيين بانَّ "الإعرابَ أمارةٌ على المعنى، وذلك يحصل بعلامة واحدة، ولم يكن لنا حاجة إلى أكثر منها" (شرح المفصل:154/1). ويبدو للباحثة أنَّ الكوفيينَ في طرحهم لإعراب الأسماء السَّتة من مكانيّن بمعنى (من سياقيّن) أي أنَّ هذه الأسماء تأتي معربةً بالحروف في مواطنَ، وتأتي معربةً بالحركات في مواطن أخرى، ولا قيمة لتلك الاعتراضات الّتي بُنيت على أساس مغلوط، ونُقلت من كتب البصريين ولاسيما من أبي البركات الأنباريّ في إنصافه (الإنصاف في مسائل الخلاف:17/1-19). وأورد ثعلبٌ ثلاث لغاتٍ في الأسماء السَّتة، وذلك بقوله: "ويقال: هذا أبك، وهذا أباك، وهذا أبوك، ثلاث لغات، فمن قال: أبُك قال: هذان أباك، أبٌ وأبان، ويجوز فيه أبوان. ومن قال: أباك وأبوك فتثنيتهما واحدة: أبوان" (مجالس ثعلب:93/1).

وإذا ذهبنا إلى رأي المحدثين، ألفينا بعضهم يتابع رأي البصريين، فالدَّكتور إبراهيم السّامرائيّ ينتصرُ للبصريين بالقول: "ولكني أميلُ إلى قبول قول البصريين؛ لأنَّه يدركُ حقيقة الحركات الَّتي تحوّلت بالمد إلى حركات طويلة رسمت واوًا، وألفا، وياء. وهذا اوجه من قول الكوفيين الَّذي يجمع بين الحركة والحرف" (المدارس النحوية أسطورة وواقع: 179)؛ وذلك باعتمادهم بما قررته الدَّراسات المقارنة بين اللغات السامية في أنَّ الإعراب كان سابقا بحركات طويلة ثم صار بحركات قصيرة والذي نص على ذلك بروكلمان عندما تعرض بحديثه عنها وأقرّ بأنَّها أصبحت في السَّاميّات الأولى يراد بها التّطويل وهي من الأساليب الموغلة بها قديما كما "احتفظت العربيّة بسمة الإعراب كما احتفظت بحالات الإعراب الثلاث سالمة بعد أن كانت طويلة فقصرت والّتي بقيت طويلة في حالة الإضافة أب وأخ وحم" (فقه اللغات السامية، بركلمان:100).

وكان المبرِّد ملتفتًا إلى هذا الفهم، بقوله: "فهذه أسماء كان أصلها الإضافة؛ لأنَّ رواجعها فيه خاصة "(المقتضب: 240/1). وقدّم إبراهيم أنيس نقضًا لما قرّره علماءُ السّاميّات إلى إنكار أصالة الإعراب بالحركات الطويلة وزعم أنَّ هذا المُعطى بعيدٌ عن حقائق اللُّغة وليس له صلةٌ بهذا المؤدّى ، ويقرّر الدكتور إبراهيم أنيس إلى أنَّ الصَّيغة الأصليّة في صيغة التشديد أي (أبّ وأخّ) الّتي تطوّرت بفعل قانون المخالفة إلى "أبا وأبو وأبي بتحويل أحد المثلين إلى حرف مدّ" (من أسرار اللغة: 274)، والحقيقةُ الّتي لا مراءَ فيها

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أنَّ أصل الحركات غامضٌ وفاقا لآراء نظريَّات تطور اللّغات، ولا نملك الأدلة الملموسة في تأصيل تلك الحركات، لكن ما قدَّمه بروكلمان في هذا المسلك لا غبارَ عليه، وفيه وجهٌ وجيه من الصّواب؛ لأنَّ اللغات السَّاميّة كانت تعرفُ الحركات وتستعملها في أكثر من صورةٍ.

وقبل مغادرة هذه الجزئية من البحث نودُّ الإشارة إلى أنَّ المبرِّد كان أكثرَ مداقةً في العرض والاستدلال، يساعده الفهمُ السَّليمُ، إذ تبنّى رأي الأخفش؛ لقوة استدلاله، أمّا ثعلب فقد غابت النقولات عنه في هذه المسألة ماعدا ما ذكره في مسألة اللهجات ، وزدْ على ذلك مسايرته للآراء الكوفيين في أغلب الأحايين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المسألة الثانية: مسألة القول في كاف الخطاب

فصّل المبرّد القول في كاف الخطاب في موضعين الأوّل قوله: "اعْلَم أَنَّ حدّ الإِضمار أَن يكون كافا وميما وواوا إِذا كَانَ المخاطبون مذكَّرِين فَتَقول ضربتكمو يَا قوم ورأَيتكمو المنطلقين وإِنَّما كَانَت الْوَاو لهَذَا لَازِمَة لأَنَّ التَّثْنِيَة رأَيتكما وإِذا لَزِمت التثنية الأَلف لَزِمت الْجمع الْوَاو كَقَوْلِك مسلمان ومسلمون ولكنَّك تحذف إِن شِئْت هَذِه الْوَاو اسْتِخْفَافًا فَتَقول رأَيتكمْ وضربتكمْ وإِنَّما كَانَ ذَلِك لأَنَّ التَّثْنِيَة تلزمها الأَلفُ فَلَا يكون هَا هُنَا التباس" (المقتضب: 268/1)، والثاني ذكره في تَأْوِيل كاف المخاطبة إِذا اتَّصَلت بِالْفِعْلِ فهي زائدة للمخاطبة " اعْلَم أَن هَذِه الْكَاف زَائِدَة زيدت لِمَعْنى المخاطبة وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنَّك إِذا قلت: أرأيتك زيدا فَإِنَّمَا هي أَرَأَيْت زيدا؛ لِأَن الْكَاف لَو كَانَت اسْما اسْتَحَالَ أَن تعدى (رَأَيْت) إِلَى مفعولين: الأول والثاني" (المقتضب:277/3).

أمّا ثعلب فبدأ الحديث عنها بالاستشهاد بقوله تعالى:{أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ} (الاسراء: 62)، ثم تسلّسل بما كان سائدًا عند العرب فنقل لنا: " العرب تقول: أرأيتك وأرأيتكما وأرأيتكم، وكذا المؤنث: أريتك وأريتكما وأريتكن، بفتح التاء وتثنية الكاف وجمعها للمؤنث والمذكر، هذا في جميع العربية يختاره الكسائيّ. قال الفرّاء: إذا كان بمعنى أخبرني فأتبعه الاستفهام، فيقولون: أريتك زيداً هل قام، وأين هو، ومتى ذهب؟ وادّعى الفراء أنّ الكاف قامت مقام التاء؛ فلذلك وحدوا التاء وثنوا الكاف وجمعوها وربما همزه. قال الكسائيّ: إنما تركوا الهمز ليفرقوا بينه وبين رأى العين. وقال الكسائيّ: الكاف موضع نصب. وقال أهل البصرة: الكاف لا موضع لها، إنّما هي للخطاب. هذا قول أهل العربية أجمعين" (مجالس ثعلب: 47/1).

وتابع المبرّد سيبويه إذ يرى إنّ الكاف مكسورة في التأنيث، ومفتوحة في التذكير، نحو: رأيتكِ للمرأة، رأيتكَ للرجل، فيما يلحق بعض العرب الكاف، وهي علامة الإضمار إذا تبعت هاء الإضمار ألفًا في التذكير، والياء في التأنيث؛ كون الكاف أقوى في الفصل بينهما (المذكر والمؤنث)، ويتبع حرف المد الهاء والكاف كقولنا: أعطيكيه للمؤنث، وأُعْطيكيها، وللمذكَر أعطيكاهُ، وأعطيكاها، وتلحق ميمًا، إذا عنيت مذكرين، أو مؤنّثين، وتزيد حرفًا كما هو الحال في العدد، فتلحقها الألف في التثنية، وتلحقها الواو في المذكر، ولا يكون التفريق بالحركة نحو: ذَهَبْتُمَا، وأعْطيتكُمَا، وأعْطيتكُمُو خيرًا،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وذهبْتُمو أجمعون، فلتزم الكاف والتاء الضمة، والحركتان اللّتان كانتا للمذكر والمؤنث في المفرد تتركان (الكتاب: 4/199-200).

ومذهب الأخفش (ت210هـ) والفارسيّ (ت377هـ) وكثير من النحويين في كاف الخطاب: "أنّه يجوز أن تكون حرفًا واسمًا، في الاختيار. فإذا قلت: زيد كالأسد، احتمل الأمرين" (الجنى الداني في حروف المعاني: 79/1). فيما شذّ أبو جعفر بن مضّاء(ت592هـ) بأنّ: "الكاف اسمًا أبدًا، لأنّها بمعنى مثل" (الجنى الداني في حروف المعاني: 79/1).

وتابع المبرّد أبو البقاء العكبريّ (ت616هـ) بأنّ الكافَ هي "حرف خطاب فِي ذَاك وَقد دَلَلْنا على أنَّها حرفٌ فِي بَاب الْمعرفَة فإنْ قيلَ فَكيف تثنَّى وتُجْمَع وَهِي حرفٌ قيل فِيهِ جوابان أحدُهما: أنَّ ذَلِك لَيْسَ بتثنيةٍ وَلَا جمعٍ بل صغةٌ وضعتْ لَهما كَمَا ذكرنَا فِي أَنْتُمَا وَأَنْتُم وَالثَّانِي: أنَّ الكافَ فِي الأصلِ اسمٌ مضمرٌ ثُمَّ خُلِعَتْ دلالةُ الاسميةِ عَنْهَا وبقيتْ لمجرَّدِ الخِطاب فبقيَ عَلَيْهَا اللفظُ الَّذِي كانَ لَهَا وَهِي اسمٌ وَهَذَا يرجعُ إِلَى معنى الأوّل؛ لأنَّ الِاسْم المضْمَر لَا يُثنّى وَلَا يُجمع على التَّحْقِيق" (اللباب في علل البناء والاعراب: 141/2).

واختلف عنهم ابن يعيش(ت643هـ) بانّها اسم تفيد الخطاب، بدليل وقوعها ما لا يقع إلّا اسما، وهو المفعول بمعنى اخر لو وضع بدلا عنها اسم ظاهر لكان منصوبًا، نحو ضرب زيداً عمرو، لكن حدّد رأيه بمثالين، الأوّل: يبشركَ بفتح الكاف، والثاني: (قومي) للمخاطبة للمؤنث، و(تذهبين)، فهذه الكاف اسم تفيد الخطاب (شرح المفصل: 2/302).

ولا خلاف في حرفيّتها عند المراديّ (ت749هـ) متابعا للعكبريّ في كاف الخطاب؛ بسبب اتصالها باسم الإشارة فهي حرف يدل على أحوال المخاطب، ويتصل باسم الإشارة، نحو: ذاك، وذلك. واتصاله بهذه الاسماء دليل على بعد المشار إليه. فذاك للتوسط، وذلك للبعد (الجنى الداني في حروف المعاني: 91/1).

المسألة الثالثة: نعم وبئس بين الفعليَّة والاسميّة

من المسائلِ الّتي كَثُرَ الكلامُ فيها بين البصريين والكوفيين مسألة الخلاف في نعم وبئس، إذ ذهب البصريونَ إلى أنَّ نعم وبئس فعلانِ (الانصاف في مسائل الخلاف: 81/1)، قال ابنُ جنّي: "اعلمْ أنَّ نعم وبئس فعلانِ

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ماضيانِ غير متصرفين" (اللمع في العربية: 140)، وهذا الرَّأي هو معتمدُ المبرِّدِ في معرض حديثه في هذا البابِ بأنّهما لا يقعانِ إِلَّا على مُضْمر يفسره مَا بعده، فصرّح بفعليتهما، وارتفاع الفاعل بهما، وذلك بقوله: " فَأَمَّا مَا كَانَ معرفَة بِالْألف وَاللَّام فنحو قَوْلك نعم الرجل زيد وَبئسَ الرجل عبد الله وَنعم الدَّار دَارك، وَنعمت الدَّار، وبئست الدَّابَّة دابتك، فالرجل وَالدَّابَّة وَالدَّار مرتفعات بنعم وَبئسَ؛ لِأَنَّهُمَا فعلان يرْتَفع بهما فاعلاهما" (المقتضب: 141/2).

وتبنّى ثعلبٌ القول باسمِيّة نعم وبئس وفاقاً للكوفيين (أوضح المسالك: 239/3)، ونقل أطراف هذه المسألة بمزيدٍ من الاهتمام (معاني القرآن للفرّاء: ٢٦٨/١، ١٤١/٢)، ومن الوجوه الَّتي استدلَّ بها ثعلب في هذه المسألة دخول حرف الجر على نعم وبئس فقد حكي عن بعض العرب أنهم قالوا: " نعم السير على بئس العير، فأدخلوا حرف الجر عليهما؛ وحرفُ الجرِّ يختصُّ بالأسماء، فدل على أنهما اسمان" (أسرار العربية :91).

فيرى ثعلب إن دخول حروف الخفض على نعم وبئس دليل على أنهما اسمان؛ لأنَّها من خصائص الأسماء، ولا تدخل إلا على الأسماء (الانصاف في مسائل الخلاف: 81/1)، ويعلق شوقي ضيف (1426هـ) على رأي ثعلب بالقول: " وقد يذهبُ ثعلبٌ إلى بعض الآراء الَّتي يظن أنَّها من اجتهاده، وهي في الواقع مستمدةٌ من كلام الفرَّاء" (المدارس النحويّة:235)، وقد انتفعت الدَّكتورة الحديثيّ من نصّ ابن الشّجريِّ (ت542هـ) الَّذي يقولُ: " وقال أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء هما اسمانِ وتابعه أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب وأصحابه على اسميتها " (أمالي ابن الشجريّ: 404/2)، ومن نافلة القول أنَّ الكسائي نُسِب له القول بفعلية نعم وبئس، وهو ما نقله الأنباريُّ عنه في الإنصاف(الإنصاف في مسائل الخلاف: 81/1).

ونقل الكوفيّون عن العربِ أنَّها تقولُ: "يا نعم المولى ويا نعم النصير فنداؤهم (نعم) يدلُّ على أنَّها اسمٌ؛ لأنَّ النِّداء من خصائص الأسماءِ" (أسرار العربية:91). وذكروا حجّةً أخرى مفادها: " أنَّ (نعم وبئس) لا يتصرفان، ولوكانا فعلينِ؛ لكانا يتصرفان؛ لأنَّ التَّصرفَ من خصائص الأفعالِ، فلمّا لم يتصرفا؛ دلَّ على أنهما ليسا بفعلينِ" (أسرار العربية:91).

وأمّا البصريّون فقد سار ابن السرّاج (ت316هـ) على رأي شيخه المبرّد بقوله: " نِعْمَ وبِئسَ فعلان ماضيان" (الأصول في النَّحو:1 /111).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقد نقل ابن الخبّاز(ت639هـ) حججهم بالقول بمستوى من الوضوح، بقوله "نعم وبئس فعلان عند البصريين، واحتجوا على ذلك من وجهين: أحدهما اتصال تاء التأنيث بهما، وفي الحديث: (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت)، والثَّاني: أنَّهم قد قالوا: نعما ونعموا وهذه علامات الأفعال" (توجيه اللمع:388).

وذكر ابنُ هِشام الأنصاريُّ (ت761هـ) أنَّ (نعم وبئس) فعلان والدليل على ذلك اتصالهما بعلامة من علامات الاسماء وهي تَاء التَّأْنِيث الساكنة واستدل على ذلك بقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): "من تَوَضَّأ يَوْم الْجُمُعَة فبها ونعمت وَمن اغْتسل فالغسل أفضل" (شرح قطر الندى: 28/1). ودحض البصريّون أدلَّة الكوفيين وأجابوا عليها بأنّ ما ذكروه من دخول حرف الجر على نعم وبئس لا يعدُّ حجّةً؛ لأنّه مقدرة فيه على معنى الحكاية، فحروفُ الجر تدخلُ على الفعل الّذي لا شبهةَ فيه على هذا الوجه (علل النحو:292–293)، وأمّا استدلالهم بقول العرب:

"(يا نعم المولى ويا نعم النصير) فالقول فيه إنّ المقصود بالنداء محذوف للعلم به، وتقديره يا الله نعم المولى....، فحذفوا المنادى كما حذفوا حرف النداء بما يدل عليه مثل قوله: ﴿ يوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ (سورة يوسف: 29)، والتقدير: يا يوسف. وأمّا قولهم إنّهما غير متصرفين وعدم مجيء المصدر منهما لا يدل على الأسميّة بدليل أنّ ليس وعسى فعلان عند الجميع ولا يتصرفان(أمالي ابن الشجري: 409/2، 414).

ويظهر ممّا تقدّم رجاحة رأي المبرِّد المتمثل بالمنهج البصريّ؛ لقوة أدلة البصريّين، وركاكة وضعف أدلة الكوفيين، وهذا كلّه يمكن أنْ نحسمه بالقول: " لو لجأنا إلى أسلوب تناول الصَّيغ وفقا لمنهج التحليل اللُّغويّ الّذي لا يعتمد على مقولات ذهنيّة بل يرتكزُ على علامات خارجيّة. فلو استخدمنا العلامات الَّتي تميّز ماضي الأفعال لانتهينا إلى أنّ كلّا من "نعم" و"بئس" فعل ماض ألا ترى أنّ كل منهما تدخل عليه باطّراد– تاء التأنيث الساكنة، وهي لا تدخل إلَّا على الفعل الماضي دون سواه فالقول بأسميتها ضربًا من اللجج الّذي لا جدوى معه في تحليل الظَّواهر" (معجم الافعال الجامدة:28).

ومن الشواهد على تأييد الرأي البصريّ دليل السبر والتقسيم الَّذي يعدُّ من الحجج النحويّة العقليّة، وهو من مرتكزات النَّقد النَّحويّ الناجزة (لمع الأدلة: 131). وممّا وقعَ الاحتجاج به ما ردَّ به أبو البقاء العكبريُّ

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(ت616هـ) على الكوفيينَ الَّذين يقولون بأسميّة نعم وبئس مستدلّاً بمبدأ السبر والتقسيم على فعليتها، إذ قال: " إنَّ (نعم) ليس حرفاً بالإجماع، وقد دلَّ على أنَّها ليست اسمًا لوجهين: أحدهما؛ أنها مبنية على الفتح، أمَّا البناء فلا سبب له مع كونها اسمًا؛ لأنَّ الاسم يُبنى إذا شابه الحرف، ولا مشابهة بين (نعم) والحرف، فلو كانت اسماً لأُعربت، والثَّاني؛ إنَّها لو كانت اسماً لكانت إمّا جامداً أو وصفاً ، ولا سبيلَ الى اعتقاد الجمود فيها ؛ لأنَّ وجه الاشتقاق فيها ظاهر، ولأنَّها من نَعِمَ الرجلُ، إذا أصاب نعمةً، والمُنعم عليه يُمدح، ولا يجوز أن تكون وصفاً، إذ لو كانت كذلك لظهر الموصوف معها، ولأن الصفة ليست على هذا البناء، وإذا بطل كونها حرفاً وكونها اسماً، ثبت كونها فعل" (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفين: 275).

المسألة الرابعة: إعمال اسم الفاعل وعلّة عمله

قد بيّن المبرد علة ذلك في (هذا باب اسم الفاعل الذي مع الفعل المضارع) اذ يقول: " تقول: (هذا ضاربُ زيدٍ أمس)، و(هما ضاربا زيد)، و(هم ضاربو عبد الله)، و(هنَّ ضاربات اخيك)، كل ذلك إذا اردت به معنى الماضي لم يجز فيه إلا هذا، لأنه اسم بمنزلة قولك: (غلامُ زيد)، و(أخو عبد الله)، ألا ترى انك لو قلت: (هذا غلامُ زيداً) كان محالاً. فكذلك اسم الفاعل اذا كان ماضياً لا تنونهُ لأنّه اسم، وليس فيه مضارعة الفعل" (المقتضب: 148/4).

ويفهم من كلام المبرّد أنّ اسم الفاعل لم يعمل إذا كان دالّاً على الماضي ولذلك يجب إضافته لزوال مشابهته للفعل المضارع؛ لأنّه إن عمل لمشابهته المضارع كما اشبه المضارع في الإعراب فاذا أريد به المعنى زال شبهه بالمضارع. إذ ان الفعل الماضي مبني وهو المعرب.

ثم بيّن المبرّد علّة وجوب عمل اسم الفاعل إذ يقول: " فان جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع، او ما تفعله بعد، ولم يقع – جرى مجرى الفعل المضارع في عمله وتقديره، لأنه في معناه وذلك قولك: (زيد آكِلٌ طعامَك الساعة). إذا كان في حالِ أكلٍ، و(زيد آكلُ طعاماً غداً)، كما تقول: (زيد يُأكل الساعة) إذا كان في حال أكلٍ، (وزيد يأكلُ غداً)" (المقتضب: 149/4)

فهو يجوّز في اسم الفاعل العامل حذف تنوينه واضافته إلى معموله، فيُجر هذا المعمول ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرسِلُو النَّاقَةِ﴾ (القمر: 27) وكذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ (مريم: 93)، وقوله

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (ال عمران: 185) وعلّة ذلك عند المبرد هي تجويزه حذف النون والتنوين من التي تجري مجرى الفعل، والاسم لا يكون إلا نكرة وإن كان مضافاً أُي معرفة؛ بسبب حذف النون للاستخفاف. فلما ذهب النون عاقبتها الإضافة، والمعنى معنى ثبات النون (المقتضب: 4/ 149).

أمّا ثعلب فكانت له وقفات مع عمل اسم الفاعل باستشهاده بالأبيات (مجالس ثعلب: 29/1).

فألفيته غير مستعتب ... ولا ذاكرَ اللهَ إلَا قليلاً

ويعلّق عليه قائلاً: " أي ولا ذاكرًا الله إلّا قليلا، وترك التنوين لاجتماع الساكنين" (مجالس ثعلب: 29/1).

وأورد في موضع آخر قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ﴾ (سورةالكهف:18) ويعلّق بقوله: "حكى الحكاية" (مجالس ثعلب: 1 /83) وتدور القضية حول إعمال اسم الفاعل الّذي هو للماضي إلّا أنّ احتجاج المجيزين على أنّ إعماله إعمالاً مطلقًا في هذه الآية ؛لأنّ اسم الفاعل هنا للماضي وهو يريد أنّ اسم الفاعل هنا لحكاية الحال.

ويقول في موضع آخر: "والأوقات تضاف ولا تضاف، فتقول: زيد ضاربُ اليومَ عمراً، وضارب اليومِ عمراً" (مجالس ثعلب:39/1)، إذ يتحدث عن إمكان وعدم إمكان اضافة اسم الفاعل إلى الوقت فيجوّزه في الحالتين، فتكون الإضافة قبيل إضافة اسم الفاعل إلى وقته، أمّا إذا لم تضف يكون النصب على الظرفيّة الزمانيّة.

أمّاالمبرد ففي مذهبه اتفق مع سيبويه فيرى الأخير أنّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل فينصب نحو: هذا الرجلُ ضاربٌ زيدًا(الكتاب: 165/1)، وعلّة سيبويه في ذلك قوله: "واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى، ولا يجعله معرفة. فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (آل عمران: 185) و﴿ إِنّا مُرسِلُو النّاقَةِ﴾ (القمر: 27) و ﴿لَوْ تَرى إِذِ الْمُجْرِمُونَ ناكِسُوا رُؤُسِهِمْ غَيْرَ مُحِلّي الصَّيْدِ﴾ (السجدة:12). فالمعنى معنى ﴿ولا آمين البيت الحرام﴾ (المائدة: 2)، وقوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغ الكعبة﴾ (المائدة:95) فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة"(الكتاب: 1/ 166).

قَالَ أَبُو حَيَّان: " وَظَاهر كَلَام سِيبَوَيْه أَنّ النصب أولى من الْجرّ وَقَالَ الْكسَائي هما سَوَاء وَيظْهر لي أَن الْجَرّ أولى لِأَن الأَصْل فِي الْأَسْمَاء إِذا تعلق أَحدهمَا بِالْآخر الْإِضَافَة وَالْعَمَل إِنَّمَا هُوَ بِجِهَة الشبة للمضارع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فالحمل على الأَصْل أولى وَتجب الْإِضَافَة إِن كَانَ مَاضِيا نَحْو ضَارب زيد أمس إِذْ لَا يجوز النصب كَمَا تقدم أَو كَانَ الْمَفْعُول ضميرا مُتَّصِلا بِهِ نَحْو زيد مكرمك وَقيل وَعَلِيهِ الْأَخْفَش وَهِشَام مَحَله نصب وَزَالَ التَّنْوِين أَو النُّون فِي مكرماك" (همع الهوامع: 71/3).

فمن شروط عمله في الحال أو الاستقبال؛ لأنّه يعمل بشبه في المضارع، لفظيّا ومعنويّا، فيما انتفى عمله في الماضي، إلا الكسائيّ أجاز عمله في الماضي وتابعه هشام وابو جعفر، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ (الكهف:18)، فـ(ذراعيه) منصوب بـ(باسط)، وهو ماض، فيما ردّ عليه المانعون بأنّ باسط إخبار عن ماض، عمل لقصد الحكاية، أي حكاية الحال الماضية، والواو هنا واو الحال، وباسط واقع موقع يبسط لحكاية الحال نحو: جاء محمد وأبوه يضحك، ولا يحسن: وأبوه ضحك (همع الهوامع: 70/3) ويبدو من هذه العلة إنّ المبرد متفق مع سيبويه في أنّ العرب تميل إلى الاستخفاف في كلامها عندما تستثقل التنوين.

المسألة الخامسة: كسر همزة إنّ وفتحها

من المسائل النحويّة الّتي اختلف بها البصريون والكوفيون هي كسر همزة إن وفتحها فقد نقل المبرّد: "قول قد قَالَه الْقَوْم حَتَّى إنّ زيدا يَقُوله وَقد شربوا حَتَّى إِن أحدهم يجر بَطْنه؛ لِأَنَّهُ مَوضِع ابْتِدَاء أَلا ترى أَنَّك تَقول قد قَالَه الْقَوْم حَتَّى زيد يَقُوله لَو قلت فِي هَذَا الْموضع أَن كَانَ محالا لِأَن أَن مصدر يَبْنِي عَن قصَّة فَلَو كَانَ قد قَالَه الْقَوْم حَتَّى قَول زيد كَانَ محالا وَلَكِن لَو قلت بَلغنِي حَدِيثك حَتَّى أَنَّك تظلم النَّاس كَانَ من مَوَاضِع أَن الْمَفْتُوحَة لِأَن الْمَعْنى بَلغنِي أَمرك حَتَّى ظلمك النَّاس وَإِنَّمَا يصلح هَذَا وَيفْسد بِالْمَعْنَى وَتقول ظَنَنْت زيدا إِنَّه منطلق لَا تكون إِلَّا الْمَكْسُورَة لِأَن الْمَعْنى ظَنَنْت زيدا هُوَ منطلق كَمَا تَقول ظَنَنْت زيدا أَبوهُ منطلق وَلَو قلت ظَنَنْت زيدا أَنه منطلق ففتحت لَكَانَ الْمَعْنى ظَنَنْت زيدا الانطلاق وَهَذَا محَال وَلَكِن لَو قلت ظَنَنْت أَمرك أَنَّك تظلم النَّاس كَانَ جيدا لِأَن الْمَعْنى ظَنَنْت أَمرك ظلمك النَّاس" (المقتضب:350/2) وقال ثعلب في قوله عز وجل: ﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

(القصص:10) قال: "ربطنا على قلبها لا تقول هو ابني، لتكون من المؤمنين بما أمرها وانزل إليها. المدجر والجزر" (مجالس ثعلب: 83/1).

ثم أقرّ بالكسر بعد اتمام الكلام، مستشهدًا بقوله عز وجل: ﴿قَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ﴾ (النساء: 103)، والكسر والفتح، إذا لم يتمْ الكلام كقولهم: إنّ زيداً قائم وأنّ زيداً قائم، ثم أعطى رأيه وقوله لا قول العرب: ومن قولي إن زيداً قائم، لا غير(مجالس ثعلب:39/1)، وفي قوله: ﴿وأن هذا صراطي مستقيماً﴾ (الانعام: 149) قال: "أهل البصرة يخففونها يريدون معنى الثقيلة" (مجالس ثعلب: 1/ 83).

وعليه فإنّ المبرد وثعلب ذهبوا إلى ماذهب اليه سيبويه فهو يرى في بعض المواضع الّتي ذكر فيها كسرها وفتحها قول بعضهم: "إنَّ زيدا يقوله، وانطلق القوم حتى إن زيداً لمنطلق" (الكتاب: 143/3)، ولو ذكرنا المواضع التي تحدث بها سيبويه عن الكسر والفتح لم يكفنا المقام؛ كونه لم يضع قاعدة شكلية محددة فهو ربط الحكم بالوظيفة والمعنى النحويّ ولم يعتمد على اللفظ وحده.

أقرالعكبريّ (616هـ) بالقاعدة العامة التي أقرّها سيبويه والمكسورعنده لكنه أكد على إن العمدة في الحكم هو ليس المعنى بل الموقع الإعرابي من خلال ذكره لهذه الأوجه الثَلَاثَة:

"الأول: إنَّها تفِيد فِي الْجُمْلَة معنى وَاحِدًا هُوَ التوكيد فَهِيَ كـ (لَام الِابْتِدَاء) و (الْبَاء) الدَّاخِلَة فِي خبر (لَيْسَ) و (نون تَأْكِيد الْفِعْل) والمفتوحة تفِيد التوكيد وتعلّق مَا بعْدهَا بِمَا قبلهَا.

وَالثَّانِي: إنَّ (إنَّ) الْمَكْسُورَة أشبه بِالْفِعْلِ لذا كَانَت عاملة غير مَعْمُول فِيهَا كَمَا هُوَ أصل الْفِعْل والمفتوحة عاملة ومعمول فِيهَا فَهِيَ كالمركَّب والمكسورةُ كالمفرد والمفرد أصل للمركَّب.

وَالثَّالِث: إنَّ الْمَكْسُورَة لَيست كبعض الِاسْم هِيَ مستقلَّة بِنَفسِهَا والمفتوحة كبعض الِاسْم إِذْ كَانَت هِيَ وَمَا عملت فِيهِ تَقْدِير اسْم وَاحِد. وقد قَالَ قوم الْمَفْتُوحَة أصلٌ للمكسورة وَقَالَ آخَرُونَ كلّ وَاحِدَة مِنْهُمَا أصلٌ بِنَفسِهَا وَالصَّحِيح مَا بدأنا بِهِ" (اللباب في علل البناء والاعراب: 224/1).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وذكر ابن هشام (761هـ) مواضع جواز فتحها وكسرها تابع لوظيفة الجملة فوافق سيبويه والمبرد في التقعيد وخالف ثعلب والكوفيين في التوسع فموقفه هو تحليل وحسم القضية بنقاط ذكرها وهي: (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 326/1-333).

1- وقوعها بعد فاء الجزاء كقوله: ﴿ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيم﴾ (الانعام:54) فالكسر جاء على معنى (فإذا هو غفور رحيم)، أمّا الفتح على معنى الغفران، والرحمة، بمعنى حاصلان.

2- أن تتبع إذا الفجائية كقول الشاعر:

وكنت ارى زيدا كما قيل سيداً إذا أنّه عبد القفا واللهازم

3- وقوعها في موضع التعليل كقوله:﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ (الطور: 28).

وخلاصة القول إن المبرّد كان أكثر تشديدا في الضبط الإعرابيّ وأقل مساحة للاحتمال التاويليّ فيما يلجأ ثعلب للتعليل في كسر وفتح ان لكن ليس في كل الاوقات بل عند الحاجة اي بجعله أحد الأوجه المحتملة لا بجعله قاعدة وبهذا فهو يوافق سيبويه في الحكم العام لا بأولية السماع.

المسألة السادسة: حذف نون الوقاية وعلّتها

الأصل أنّ هذه النون تلحق الافعال ولكنّها لحقت الأحرف المشبهة بها حملاً عليها فلحقت (أنّ وأخواتها) لذا نجد أنها غير متصلة بها مرة وذلك على الأصل، ونجدها اخرى متصلة بها حملاً على الشبه بالأفعال، والسّر في حذفها من (إنّ وأَنّ وكأنّ ولكنّ) هو علّة ورود التّضعيف في هذه الأحرف.

فذكر المبرد قائلاً: " والذي ذكرنا مما يحذف قولك: إنّني، وكأنني، ولعلنّي؛ لأنّ هذه الحروف مشبهة للفعل مفتوحة الأواخر. فزدت فيها النون، كما زدتها في الفعل لتسلم حركاتها" (المقتضب: 249/1).

وأورد المبرّد علّة ذلك بقوله: " ويجوز فيهنَّ الحذف فتقول: إنيّ ، وكأنّي ، ولكنّي وإنّما جاز ؛لأنّ النون في (إنّ) و(كأنّ) ثقيلة، وهي مع ذلك مُشبّهة بالفعل وليست بأفعال. فحذفت كراهية التضعيف" (المقتضب:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

250/1)، ويفهم من كلام المبرّد أنه لمّا كان اجتماع نونين في آخرها وأنهم يكرهون التضعيف ويستثقلونه، فلذلك جوّزوا حذفها في كأنّ وإنّ فهما اسمان مشبهان بالفعل، وليسا بأفعال فحذفوا كراهية التضعيف .

وأمّا ثعلب أنشد بالاستشهاد- بأبيات لم ينسب قائلها- على حكم حذف النون من الفعل (مجالس ثعلب: 23/1) :

أرتني حجلاً على ساقها ... فهش الفؤاد لذاك الحجل

فقلت ولم أخف من صاحبي ... ألا بأبي أصل تلك الرجل

ثم يعقب قائلاً على حذفها من الحرف بقوله: " ليتى وليتني، ولعلى ولعلني، وإني وإنني، وكأني وكأنني, قال في إسقاط النون: الكوفيون يقولون: لم يضف فلا يحتاج إلى نون. وسيبويه يقول: اجتمعت حروف متشابهة فحذفوها" (مجالس ثعلب: 26/1).

فهو ينقل رأي الكوفيين وسيبويه، ولم ينازعهم في إسقاط النون وتبعها بذكر تبريرهم لها: أمّا الكوفيون فهم يرون لا تحتاج إلى نون؛ لأنّها لم تضف، وكأن وجود نون الوقاية جاء على الأصل فلا حاجة على ما يبرر بأنّ هذه الحروف لا تحتاج إلى النون؛ لأنّها لا تأتي فيها اضافة. وسيبويه يرى: اجتماع حروف متشابهة فتحذف، وتبريره للحذف وجود نون مشددة آخر ثلاثة أحرف متشابهة. وأنشد مستشهدا على حذف النون من ليت (مجالس ثعلب: 26/1)

كمنية جابر إذ قال ليتى ... أصادفه وأفقد جل مالي

فجوّز الأمرين ثعلب من دون أن يشرح لهذا التجويز، باستشهاده بالبيت السابق، على حذف النون من ليت وهو كقوله: ﴿يٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ (النساء: 73).

أمّا سيبويه فقد استشهد لذلك بنقله عن العرب الموثوقين قولهم: ليتني وكأنّني وإنّي، وكأنّي، ولعلّي، ولكنّي، فانه اعتقد أنّ هذه الحروف توحد فيها أنَّها كثيرة في كلامهم، كما لا يستسيغون في كلامهم التضعيف فلما زاد استعمالهم مع تضعيف الحروف أزالوا التي تلي الياء، قلت: (لعلي) ليس فيها نون فإنّه قال أنّ اللام قريب من النون وهو أقربها من النون فحذفوها وادغمت النون مع اللام حتى تبدل مكانها لام وذلك؛ لقربها منها فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يزاد استعمالهم إيّاه؛ لأنّهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، واجتماع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اكثر من نون غير مستساغ في كلامهم لذلك جوّزوا حذفها، ويذكر علّة حذف نون الوقاية من البيت السابق – الّذي ذكره ثعلب– ويعلّل حذف نون الوقاية للضرورة فكأنّه شبهه بالاسم في قوله إذ قال ليتني (الكتاب: 369/2). يتبيّن لنا أنّ حكم سيبويه على الضمير مع إنّ وأخواتها كحكمه مع الفعل في إلحاق نون الوقاية، ولكن هذه النون قد تحذف مع (ان وكأنّ ولكنّ) جوازاً، هذا يعني أنّ سيبويه يتعارض مع رأي الكوفيين– ومنهم ثعلب– فهو يبرّر أنّ وجود ثلاثة أحرف متشابهة فيما اخره نون مشدّدة فحمل القليل على الكثير وهو الغالب فيها فيجوز فيها الحذف، وبالمقارنة بين تعليل رأي سيبويه وثعلب نرى أنّ سيبويه لم يجعل سبب الحذف عدم الاضافة في الحرف كما فعل ثعلب، فهو لم ينتبه إلى عدم وجود علاقة بينهما وإن الفعل لا يضاف، ومع ذلك تلزمه النون.

وليس في لعلّ نون، فإنّما ذلك؛ لأنّ لعلّ مضعّفة وهي أقرب الحروف من النون، وتعاقبها، وتدغم كل واحدة منهما في صاحبتها، فأمّا ليتني فلا يجوز حذف النون منها إلّا أن يضطر شاعر فيحذفها؛ لأنّ الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، والأصل الياء وحدها، وليست ليت بفعل إنّما هي مشبهة (المسائل البصريات: 504/1).

فيما قرّر ابن يعيش أنّ ليت لم يكن في آخرها نون، ولا ما يضارعها لتحذف، أو قريب منها كاللام في لعلّ فيوجب ذكر النون مع ليت، فاتصلت بها الياء نحو: ليتني، ويكون الحذف للضرورة وهو قليل (شرح المفصل: 301/2)، أمّا ابن عقيل فيذهب إلى أنّ لعلّ بخلاف ليت في حكم نون الوقاية؛ كون الفصيح فيها تجريدها من النون كقوله: ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (غافر: 36)، ويتدنى ثبوتها كقول الشاعر:

فقلتُ أعيراني القدوم، لعلني اخط بها قبرا لأبيض ماجد

فجيء فيه بنون الوقاية متبوعة لعل وهو قليل (شرح ابن عقيل: 112/1–113).

المسألة السابعة: القول في معنى وإعراب (هل) في قوله تعالى :﴿ هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر﴾ (الانسان: 31).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من المسائل النحوية هي مسألة إعراب (هل) في الآية الكريمة فالمبرد قرّر أنْ تكون (هل) مرادفة لـ(قد)؛ كونّها خارجة عن حد الاستفهام، فوجب دخول حروف الاستفهام عليها نحو: أم هل فعلت ؟ وإن احتاج الشاعرإلى أن يلزمها الألف فعَلَ كقوله: (المقتضب: 44/1)

سائل فوارس يربوعٍ بشدتنا ... أهل رأونا بسفح القف ذي الأكم

وهذا رأي المبرّد هو رأي لغويّون كُثرمنهم سيبويه، وابن جنّيّ(ت310هـ)، والعكبريّ (ت616هـ) وابن الصايغ (ت 720هـ)، هو أيضًا ذاته رأي الكسائيّ والفراء (الكتاب: 189/3).

" فالألف وأم لاينقلان عن الاستفهام كما تنقل هذه الحروف. فتكون جزاءً، ويكون ما كان منها يقع للناس وغيرهم، نحو: من، وما، وأي كذلك، يكون في معنى الذي. وحرفا الاستفهام اللذان لا يفارقانه: الألف وأم، وهما يدخلان على هذه الحروف كلها. ألا ترى أن القائل يقول: هل زيد بالدار أم هل عمرٌو هناك؟ وتقول: كيف صنعت أم كيف صنع أخوك؟ فدخل هذان الحرفان على حروف الاستفهام لتمكنهما وانتقالهما. فمن ذلك قوله:

هل ما علمت وما استودعت مكتوم ... أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم" (المقتضب: 289/3)

فيما أقرّ ثعلب أنّها بموضع (ما)، وتكون استفهاماً وتكون جزاًء وتكون خبر (مجالس ثعلب:1/ 112).
ونقل عن الفراء قوله: " تكون أمراً. قال: وسمعت أعرابيّاً يقول هل أنت ساكت، أي اسكتْ. مثله: ﴿هَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ (المائدة:91) " (مجالس ثعلب1/ 112).
وأبى سيبويه أنّ يلي حروف الاستفهام الأسماء، فالأصل أن يليها الفعل، فيقال: هل زيد منطلقُ، وهل زيد في الدّار، وهو حَسن، فيما قبّح قول: هل زيدُ رأيتَ؟ وهل زيد ذهب؛ لاجتماع الاسم والفعل فحملوه على الأصل، وجوّزه في الشّعر فقط للضرورة الشّعريّة فإذا قدّم الشّاعر –اضطرارًا– الاسم نصب كما هو الأمرفي (قد)، وقولك: هل زيد أنا ضاربه غير قبيح في الكلام؛ لأنّه وان كان في معنى الفعل فهو اسم، فمجيء اسم بعد اسم الاستفهام وبعد الاسم اسم من فعل جائز كما في المثال السابق (الكتاب: 99/1–101).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اختلف اللغويّون في مجيء(هَلْ) بمعنى (قَدْ) أو لا؟ على أقوال عدّة أوردها ابن الصايغ(720ه) (المقتضب: 1/ 43).

القولُ الأوّل: أنّ (هَلْ) أبدًا بمعنى (قَدْ) ، وأنّ الاستفهام إنّما هو مستفادٌ من همزة مقدَّرة؛ وهو مذهبُ الزّمخشريّ.

القولُ الثّاني: أنّ (هَلْ) بمعنى (قَدْ) دون استفهام مقدّر؛ وهو مذهب الفرّاء، والمبرِّد، والكسائيّ.

القولُ الثّالث: أنّها تتحدد لمعنى (قَدْ)، ودخول همزة الاستفهام عليها، وإن لم تدخُل فقد تكون بمعنى (قد)، وقد تكون للاستفهام؛ وهو مذهب ابن مالك.

القولُ الرّابع: أنّها للاستفهام، ولا تأتي بمعنى (قد)، وهو مذهب ابن هشام.

المسألة الثامنة: ذو بمعنى صاحب ام بمعنى هذا

وهذه المسألة من المسائل النحوية التي اختلف فيها المبرد و ثعلب تبعا لمنهجهما المختلف فقد نقل المبرّد البيت الشعريّ (المقتضب: 4/ 223)

يَا صاحِ يَا ذَا الضامِرُ العَنْسِ ... والرَّحْلِ والأَقْتَابِ والحِلْسِ

ونقل لنا ثعلب في مجالسه استفهام بعضهم لسيبويه عن هذا البيت كيف ينشده:

يا صاح يا ذا الضامر العنس ... والرحل ذى الأقتاب والحلس

فأجاب سيبويه: "بالرفع، فقيل له: فماذا تصنع بقولهم: والرحل؟ قال: من ذا أفر. وصعد في الدرجة. فأجاب: الشعر معناه يا صاحب العنس الضامر والرحل. فقال: يا صاح يا ذا الضامر العنس "(مجالس ثعلب: 59/1).

ثم يعلّق في موضع آخر في مجالسه قائلاً: "هذه كليتان، وتثنى فتقول هاتان ذواتا كليتين، والجمع ذوات كليتين. وكل مل سمى باثنين فكذلك، تقول: هذان ذوا رجلين، وهؤلاء ذوو رجلين. الحكاية كذا" (مجالس ثعلب: 75/1).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أما سيبويه فيقول: " هاتان ذواتا مالٍ. فهذا دليلٌ على أن ذو فعلٌ، كما أنَّ أبوان دليلٌ على أن أباً فعلٌ" (الكتاب: 3/ 263).

وكان الخليل يقول: "هذا ذوٌّ بفتح الذال، لأنَّ أصلها الفتح، تقول: ذوا، وتقول: ذوو" (الكتاب: 3/ 263).

أورد كلا من المبرّد و ثعلب البيت الآنف ذكره ثم نقل قول بعضهم لسيبويه: كيف ينشد البيت الآتي:

يا صاحِ يا ذَا الضامرُ العنسِ ... والرحل ذي الأقتابِ والحلسِ

فالمبرّد أورده برفع (ضامر) (المقتضب: 4/ 223)، ثم يبيّن ثعلب قائلا: " فرفع. قال: فقلت له: فأيش تصنع بقوله: والرحل؟ قال: من ذا أفر. وصعد في الدرجة" (مجالس ثعلب: 59/1)، ثم يؤكد ثعلب أنّ سيبويه أورده خطأً برفع (الضامر)، وهو على الخفض (مجالس ثعلب: 88/1)، يعني:

يا صاحِ يا ذا الضامرُ العنسِ والرحل ذي الأقتاب والحلسِ

ويتابع ثعلب تعليله على أنّ سيبويه ذهب مذهب (هذا) بـ(ذا)، و(ذو) يذهب مذهب (هذا)، ومذهب (صاحب)، أي هي هنا بمعنى صاحب، لقوله: يا صاحب العنسِ الضامرِ، والرحلٍ كلها بالخفض، ومن الخطأ أن يكون بالرفع، اي: يا هذا العنسُ والضامرُ(مجالس ثعلب: 88/1).

وبالرجوع إلى الكتاب نجد سيبويه يعلّل: "فالأسماء المبهمة توصَف بالألف واللام ليس إلا، ويفسَّر بها، ولا توصَف بما يوصف به غير المبهمة، ولا تفسَّر بما يفسر به غيرها إلا عطفا" (الكتاب:190/2). ومثله قول الشاعر ونسب البيت لابن لَوذان السدوسيّ:

" يا صاحِ يا ذا الضامر العنْس ... والرّحْلِ ذي الأنساع والحِلسِ

ومثله قول ابن الأبرص:

اذا المخوّفُنا بمَقْتَلِ شيخِه ... حُجرٍ تَمَنَّيَ صاحبِ الأحلامِ

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومثله يا ذا الحسن الوجه. وليس ذا بمنزلة يا ذا ذا الجمة، من قبل أن الضامر العنسِ والحسن الوجه كقولك: يا ذا الضامر ويا ذا الحسن، وهذا المجرور ها هنا بمنزلة المنصوب إذا قلت يا ذا الحسن الوجه، ويا ذا الحسنُ وجها. ويدلك على أنه ليس بمنزلة ذى الجمة" (الكتاب: 2/ 190–191).

ونقل الزّجاجيّ (ت 337هـ) في مجالسه رأي أبي العلاء المعريّ عندما سأله سلمة بن عياش عن هذا البيت فأجاب قائلا: " يا صاح يا ذا الضامر العنس. ثم قام فصعد درجة فأحضر فيها. فقلت له: إن فيها: والرحل ذي الأجلاب والحلس ...

فقال: ويحك! منها فررت. أي علم أنه أخطأ فقام. قال الأصمعي: إنما أراد يا صاح يا ذا العنس الضامر والرحل ذي الأجلاب، فلا يكون في الضامر الرفع" (مجالس العلماء: 1/ 88)

أما ابن السّراج فنقل هذا البيت بالخفض (الاصول في النحو: 339/1) فيما أورده ابن يعيش بالرفع متابعا سيبويه والمبرّد (شرح المفصل: 1/ 337). أما ابن هشام فأورده بالرفع والنصب (شرح قطر الندى: 212/1).

وعلق ابن يعيش في موضع آخرعلى (ذو) قائلا: "وتقول في المؤنّث (ذاتٌ) نحُو: هذه امرأةٌ ذاتُ جمالٍ ومالٍ، والتثنيةُ (ذَوَاتَا) قال الله تعالى: ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ (الرحمن:48) والجمعُ (ذواتٌ)، و(أُولُو) أيضًا جمعَ سلامة، والواحدُ (ذُو)، قال الله تعالى: ﴿ قَالُوا نَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾ (النمل: 33) وقال الله تعالى: ﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ (فاطر:1) والمؤنّثُ (أُولاتُ) وقال تعالى: ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (الطلاق: 4) جاء الجمعُ ههنا على غيرِ واحده المستعملِ" (شرح المفصل: 146/2).

وقد بين ابن هشام إن (ذو) إذا لم يكن بمعنى صاحب كان بمعنى الذي فقال: "إِذا لم يكن ذُو بِمَعْنى صَاحب كَانَ بِمَعْنى الَّذِي وَكَانَ مَبْنِيا على سُكُون الْوَاو تَقول جَاءَنِي ذُو قَامَ وَرَأَيْت ذُو قَامَ ومررت بذو قَامَ وَهِي لُغَة طيىء على أَن مِنْهُم من يجريها مجْرى الّتي بمعنى صاحب، فيعربها بالواو والألف والياء فيَقُول جَاءَنِي ذُو قَامَ وَرَأَيْت ذَا قَامَ ومررت بِذِي قَامَ إِلَّا أَن ذَلِك شَاذ" (شرح شذور الذهب: 51/1).

المسألة التاسعة: اسماء الإشارة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لقد بين المبرّد إن المعرفة تأتي على ضروبٍ عدة واسماء الإشارة هي واحدة من تلك الضروب والتي وصفها بالمبهمة فذكرها قالاً: "وَمن الْمعرفَة الْأَسْمَاء المبهمة وَإِنَّمَا كَانَت كَذَلِك لِأَنَّهَا لَا تَخْلُو من أحد أَمريْن إِمَّا كَانَت للْإِشَارَة نَحْو هَذَا وَذَاكَ وَتلك وَأُولَئِكَ وَهَؤُلَاء أما مَا كَانَ مِمَّا يدنو مِنْك من الْمُذكر فَإِنَّك تَقول فِيهِ هَذَا وَالْأَصْل ذَا وَهَا للتّنْبِيه وَتقول للْأُنْثَى ذه وته وتا فَإِن ألحقت التَّنْبِيه قلت هَذِه وهاتا وهاته" (المقتضب: 4/ 277)، ثم تابع مبيّنًا أنّ هَؤُلَاءِ وأولاء وهؤلا وأولا للجمع الحاضر، وَالْمدّ أَجود فيهما من القصر (المقتضب: 278/4)، كما في قَوْله تعالى: ﴿أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ ﴾ (محمد: 38) وَ﴿هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ﴾ (الكهف: 15).

فيما يقرّر ثعلب استخدام أولئك وهؤلاء للقليل، فيما هي للجمع بنوعيه، وهذه وتلك للكثير قائلاً: "هؤلاء وأولئك، للقليل، وهذه وتلك، للكثير، وهؤلاء النسوة، للقليل، وتلك، للكثير. وإنما ذكر القليل وأنث الكثير؛ لأن القليل مثل الواحد والكثير مثل الجمع. يقال: هذا رجل وهؤلاء رجال" (مجالس ثعلب:49/1).

نلاحظ إنَّ ثعلب عكس القضية، إذ قرّر ما يستخدم للجمع جعله للقليل، وما يستخدم للمفرد جعله للكثير، ولعلّ ما جعله يذهب إلى هذا هو أنّ (هذه) و(تلك) عند دخولها على ما يفيد الجمع أو الجمع، فأنّها تفيد وفرة وكثرة إفراده، وعند استعمال أولئك أو هؤلاء فهي تدلّ على قلّة العدد ، وهذا يتّضح بالمقارنة بين قوله تعالى:﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ﴾ (البقرة: 252)، وقوله:﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ (هود: 78).

فهو يعلّل ما ذهب إليه بأنّ القليل مثل الواحد، والكثيرمثل الجمع، فهو يريد القول أنّ اسم الإشارة لفظه مذكر مع الإشارة للقليل فالقليل مثل الواحد، والتذكير فيه أصل نحو: هذا رجل وهؤلاء رجال، وينهي حديثه عن اسم الإشارة بتعجب شيخه الكسائيّ إذ قال " كنت أتعجب من العرب، تقول: لعشر مضين ولإحدى عشرة مضت" (مجالس ثعلب: 49/1).

كما منع ثعلب مجيء ذا وذَاكَ وذلِكَ للمفرد المذكر، وتِلك وتَلك وتالِك لأنثاه (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 294/1).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أما جلال الدين السيوطي فذكر إنَّ هناك عشرة ألفاظ يُشار بها للمفرد المؤنث فقال: " ويشار إِلَى الْمُفْرد الْمُؤَنَّث بِعشْرَة أَلْفَاظ وَهِي ذِي وَمَا بعْدهَا وَالْهَاء فِي ذه وته مَكْسُورَة باختلاس وساكنة وَذَات مَبْنِيَّة على الضَّم وتزاد تيك بِكَسْر التَّاء وتيك بِفَتْحِهَا وذيك وأنكرها ثَعْلَب وَتلك بِكَسْر التَّاء وَتلك بِفَتْحِهَا حَكَاهُمَا هِشَام وتيلك بِكَسْر اللَّام وَالتَّاء وتالك بِكَسْر اللَّام حَكَاهُمَا الْفراء" (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 295/1).

اذًا نلاحظ رفض ثعلب لتفكيك البنية الإشارية على عكس المبرد الذي وافق القياس بحكمه للتحليل التركيبي السياقي.

المسألة العاشرة: ربّ بين الحرفيّة والاسميّة

اختلف البصريون عن الكوفين في حرفية واسمية (ربّ)، فالمبرّد أقرّ بحرفيّتها (المقتضب: 57/3)، رُبَّ حرف وليست باسم "تنبىء عما وقعت عليه أنه قد كان وليس بكثير" (الاصول في النحو:1/ 416).

أما الكوفيون فأقرّوا باسمية (ربّ) حملا على (كم)، وقد بين ذلك أبو البركات الأنباري فقال: " ذهب الكوفيون إلى أنّ (ربّ) اسم، وذهب البصريّون إلى أنّها حرف جر، أمّا الكوفيون فإنهم احتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنَّه اسم حملًا على (كم)؛ لأنّ (كم) للعدد والتكثير و(ربّ) للعدد والتقليل فكما أن (كم) اسم فكذلك (ربّ) ، والذي يدل على (ربّ) ليست بحرف جر أنّها تخالف حروف الجر، وذلك في أربعة أشياء؛ أحدها: أنّها لا تقع إلّا في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، وإنّما تقع متوسطة؛ لأنّها إنّما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال. والثاني: أنّها لا تعمل إلّا في نكرة وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة. والثالث: أنّها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة. والرابع: أنه لا يجوز عندكم إظهار الفعل الذي تتعلق به. وكونه على خلاف الحروف في هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف " (الانصاف في مسائل الخلاف: 686/2).

واستدل البصريون على حرفية (ربّ) بأمور عدة ذكروها فقالوا: "الدليل على أنها حرف أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو (رب رجل يفهم) أي ذلك قليل" (الانصاف في مسئل الخلاف: 686/2).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وصرّح ابن هشام بأنّها حرف جر قائلاً: "رب حرف جر خلافًا للكوفيين فِي دَعْوَى اسميته، وَقَوْلهمْ إِنَّه أخبر عَنهُ فِي قَوْله:

(إِن يَقْتُلُوك فَإِن قَتلك لم يكن ... عارا عَلَيْك وَرب قتل عَار)

مَمْنُوع، بل عَار خبر لمَحْذُوف وَالْجُمْلَة صفة للمجرور أَو خبر للمجرور إِذْ هُوَ فِي مَوضِع مُبْتَدأ" (مغني اللبيب: 1/ 179).

الخاتمة

1- عرض المبرّد لمنهجه القياسيّ في إعراب الأسماء الستة، فيما اعتمد ثعلب على اللهجات من باب التوسع.

2- في مسألة كاف الخطاب اعتمد المبرّد على شيوخه في النقولات لارائهم، فيما اعتمد ثعلب على الاستشهاد بالآيات القرانيّة.

3- ذهب البصريون ومنهم المبرد إلى إن (نعم) و (بئس) فعلان ماضيان غير متصرفين فيما أقرَّ الكوفيون ومنهم ثعلب باسميّتيهما بدليل دخول حرف الجر عليها مستدلين بقول العرب: (نعم السير على بئس العير).

4- إن علة الإعمال في اسم الفاعل لدى المبرد مشروطة بزوال دلالة الماضي وتحقيق مشابهة الفعل المضارع إذ يجعل عمله موقوفا على الحال والاستقبال المتمثلة بالدلالة الزمنية، أما ثعلب فالإعمال عنده ثابت مطلقا للصيغة ذاتها دون اعتبار الزمن.

5- في مسألة كسرهمزة (ان) وفتحها وافق المبرد سيبويه، فيما جعل ثعلب للكسر والفتح مواضع محددة.

6- إن حذف نون الوقاية عند المبرد معللة؛ لأنها ظاهرة لغوية، وهي مسوغة سماعًا عند ثعلب، وهذا ماعكس الاختلاف المنهجيّ بين المدرستين النحويتين إذ إن حذفها لا يعد خروجًا عن القياس، فهو ظاهرة لغوية اختلف فيها النحاة في التعليل لا في الإقرار.

7- ذهب المبرِّد إلى أن (هل) حرف استفهام محض لا يخرج عن حرفيته، ولا يقبل دخول (أل) التعريف، وما يُفهم من إفادتها معنى (قد) في بعض المواضع إنما هو محمول على السياق البلاغي لا على

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أصل الوضع، وخالفه ثعلب فذهب إلى التوسّع في دلالة (هل)، فجعلها تأتي بموضع (ما)، وتُستعمل للاستفهام، وللإخبار، وللجزاء، وقد تأتي للأمر على جهة المجاز، نحو قولهم: (هل أنت ساكت؟) أي: اسكت.

8- في مسألة (ذو) يتوسط موقف المبرَّد بين التشدّد الذي قدمه سيبويه في تمسكه للأصل الدلالي لـ(ذو) وبين ترجيح ثعلب لدلالة الإشارة في هذا الموضع، ويكشف الاختلاف عن التباين المنهجي في تعامل كل منهم مع العلاقة بين الدلالة والسياق في النصوص.

9- رفض ثعلب أن اسم الاشارة واحدة مركبة على عكس المبرد الذي ذهب إلى انّها مركّبة.

10-رب هي حرف جر يدخل على النكرات وهذا ما مثله المبرد وقدم نموذجا واضحا تبعا لانسجامه مع خصائص الحروف، فيما جعلها ثعلب اسما لا حرفا باعتماده على السماع والتوسع في الدلالة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. **ابن الخباز**، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، تحقيق أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، رسالة دكتوراة، دار السلام، مصر، ط2، 1428هـ_ 2007م.
2. **ابن السراج**، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت.
3. **أبن الشجري**، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (ت542هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ _ 1991م.
4. **ابن الوراق**، أبو الحسن، محمد بن عبد الله بن العباس (ت٣٨١هـ)، علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش.
5. **ابن حيان الأندلسي**، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ _ ١٩٩٨م.
6. **ابن عقيل**، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني (ت٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط20، دار مصر، ١٤٠٠هـ _ ١٩٨٠م.
7. **الأنباري**، أبو البركات، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت577هـ)، لمع الادلة في اصول النحو، تحقيق سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ_ 1957م
8. **ابن هشام الأنصاري**، أبو محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.
9. **ابن هشام الأنصاري**، أبو محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

10. **ابن هشام الأنصاري**، أبو محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.
11. **ابن هشام الأنصاري**، أبو محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة – سوريا.
12. **ابن يعيش**، أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن الصانع (ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422هـ_ 2001م.
13. **أبو البقاء العُكبَري** (ت٦١٦هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان، دار الغرب الإسلامي– بيروت.
14. **أبو الفتح**، عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
15. **أبو القاسم**، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت 337هـ)، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط2، 1403هـ _ 1983م.
16. **أبو عبد الله**، جمال الدين، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (ت672هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر، ط1، 1410هـ _ 1990م.
17. **أبي علي الفارسي** (ت 377هـ)، المسائل البصريات، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط1، 1405هـ _ 1985م.
18. **اسماء ابو بكر محمد**، معجم الافعال الجامدة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ_ 1993م.
19. **ثعلب، أبو العباس**، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء (ت291هـ)، مجالس ثعلب.
20. **جلال الدين السيوطي**، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية– مصر.
21. **د. ابراهيم أنيس**، من اسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م.
22. **د.ابراهيم السامرائي**، المدرسة النحوية اسطورة وواقع، ط1، دار الفكر، عمان، سوق البتراء.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

23. **سيبويه**، عمرو بن عثمان (ت180هـ)، الكتاب، تحيقق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ _ 1988 م.

24. **شوقي ضيف**، أحمد شوقي عبد السلام ضيف (ت 1426هـ)، المدارس النحوية، دار المعارف.

25. **عليّ المرادي**، أبو محمد، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله (ت٧٤٩هـ) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

26. **الفراء**، أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي– محمد علي النجار، ط1، دار المصرية – مصر.

27. **كارل بروكلمان**، فقه اللغات السامية، ترجمة د. رمضان عبد التواب، جامعة عين شمس 1397هـ _ 1977م.

28. **الأنباري**، أبو البركات، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ _ ٢٠٠٣م.

29. **الأنباري**، أبو البركات، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (ت577هـ)، أسرار العربية، ط1، دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1420هـ_ 1999م.

30. **المبرد**، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي (ت285هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت.

31. **محب الدين**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر _ دمشق، ط1، 1416هـ _ 1995م.